ELQarar® For Scientific Research | Refereed Journal | Issue 6, Vol 2, Year 1 | June 2024
ISSN 3006-7294

«الطاقة» في بحر قزوين: أولوية صينية واستراتيجية أميريكية (1991-2021)

إعداد:

الباحثة / رانيا جان الحتي[1]

المقدمة

لم تكن منطقة بحر قزوين معروفة إلى حد كبير خلال الحكم السوفياتي، فقد كانت هذه الأقاليم جمهوريات ضمن نطاق الإتحاد السوفياتي السابق، ولم تكن تحظى بأهمية سياسية واقتصادية كبرى، وبعد انهيار الإتحاد السوفياتي السابق عام 1991، ونيل ثلاث دول مشاطئة لبحر قزوين استقلالها، إختلفت التوازنات الجيوسياسية واستقطبت هذه المنطقة الاهتمام الدولي.

ويرجع هذا التصاعد في الأهمية النسبية لدول بحر قزوين، بصفة رئيسية أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان، إلى وجود النفط والغاز بدرجة كبيرة فيها، كما وتشكّل المنطقة نقطة استثمار لشركات الطاقة الدولية، وبدأت تستحوذ على اهتمام هذه الشركات في السنوات الأخيرة من الحقبة السوفياتية، وتصاعد الإهتمام باستمرار إعتبارا من عام 1991 حتى عام 1997 حيث شهدت هذه الفترة بروز المنطقة بوصفها أكبر منطقة جديدة في العالم للإستثمار في مجالات ما قبل إنتاج النفط التي تشمل الكشف والتنقيب والإستخراج.

وقد كان للاهتمام التجاري بنفط بحر قزوين تأثير واضح في مواقف الدول، فبالنسبة إلى دول

1- طالبة دكتوراه في العلوم السياسية في المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية والإدارية والإقتصادية في الجامعة اللبنانية

كثيرة أعطى المخزون النفطي أهمية سياسية واقتصادية للمنطقة لم يكن بالإمكان أن تتمتع بها في حالة انعدامه.

وإلى جانب النفط، هناك الكثير من العوامل التي تزيد من الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، إذ يقع بحر قزوين بين روسيا وتركيا وإيران والصين في منطقة شديدة الإستقطاب والتنافس الجيوسياسي حيث تسعى كل دولة إلى الحصول على امتيازات ونفوذ فيها. وكون النفط يشكّل النواة الأساسية لأهمية المنطقة، إلا أن إستخراجه ليس بهذه السهولة، ويعود ذلك إلى معضلات عدّة أبرزها إختلاف الدول المشاطئة على تحديد الوضع القانوني لهذا البحر وفقًا لما يتناسب ومصالحها، فحتى انهيار الاتحاد السوفياتي كان هناك دولتان فقط تحيطان ببحر قزوين هما إيران والإتحاد السوفييتي، ولم يكن هناك أي تحديد دقيق للحدود السوفياتية–الإيرانية. وكانت معاهدة عام 1940 قد منحت كلًا من الدولتين «حقًا حصرياً لصيد الأسماك في حدود المياه الإقليمية حتى مسافة 10 أميال بحرية، ونصّت المعاهدة على أن «الدولتين تعتبران بحر قزوين ملكًا لإيران والإتحاد السوفياتي» دون أن يكون لأي طرف ثالث أي حقوق.

ومع تبدّل الخريطة الجيوسياسية وظهور دول حديثة مشاطئة لهذا البحر، إنقسمت المواقف بين دول تريد اعتبار بحر قزوين «بحرًا داخليًا» وليس لديه أي رابط طبيعي يصله بأي بحر آخر (روسيا وإيران)، في حين اعتبرت أذربيجان وكازاخستان بضرورة إعتبار بحر قزوين «بحرًا مفتوحًا» خاضعًا للقانون الدولي للبحار.

ولقد تمّ طرح منهجين لحلّ الوضع القانوني لبحر قزوين عقب إنهيار الاتحاد السوفياتي، وهما: التسوية الإقليمية الشاملة التي يتم التوصل إليها بإجماع الدول المشاطئة، أو عقد اتفاقيات ثنائية بين مختلف الأطراف يتم التفاوض بشأنها على أساس المصالح الذاتية. وأظهر تاريخ النظام القانوني بعد حقبة الإتحاد السوفياتي فشل الجهد الذي كان يتركز على التوصل إلى إتفاقية إقليمية شاملة، وعلى النقيض من ذلك فقد توصّلت دول المنطقة منذ عام 1996 إلى إتفاقيات ثنائية لتقسيم حوض البحر إلى قطاعات تابعة لها، وإضافة إلى الإختلاف على الوضع

القانوني، فمنطقة بحر قزوين محاطة باليابسة من جميع الجهات، ولن تكفي خطوط الأنابيب التي تعود إلى الحقبة السوفياتية لنقل الكميات الجديدة من النفط إلى الأسواق الخارجية. أما بالنسبة إلى الشركات المعنية، كان تمويل وتشييد بنى تحتية عالية التكلفة لخطوط أنابيب أكبر تحدّ سياسي وتجاري تواجهه في المنطقة، ولهذا السبب تخوض الدول الإقليمية المجاورة وغير المجاورة للبحر منافسة لتوفير المسارات التي ستمر عبرها خطوط أنابيب الغاز والنفط، ولهذا الغرض طرحت عروضًا تتضمن رؤية كل دولة منها لمسارات خطوط الأنابيب التي ترى أنها تخدم مصالحها. ومع بلوغ القرارات بشأن المسارات المفضلة مرحلة الذروة دخلت عوامل جيوسياسية أخرى، منها الحرب في أفغانستان والخلاف بين أرمينيا وأذربيجان على ناغورني- كاراباغ والحركات الإنفصالية في الشيشان والحرب بين روسيا وجورجيا، وصراع تركيا مع الأكراد والحصار الإقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على إيران.

من هنا، يكمن هذا البحث في كونه يسلّط الضوء على التنافس الصيني- الأميريكي على حوض بحر قزوين، والذي إزداد في السنوات السابقة بسبب احتوائه على كميات كبيرة من النفط والغاز، إضافة إلى أهمية موقعه الجغرافي.

أولاً: الأهمية العلمية: إن منطقة بحر قزوين تمثّل أهمية بالغة في الجيوبوليتيك الدولية، كونها تمثّل ساحة تنافس بين القوى الإقليمية والدولية بشكل عام، والتنافس الصيني – الأميريكي بشكل خاص.

كما وأن امتلاك هذا البحر موارد الطاقة من نفط وغاز طبيعي، والانحصار، يفتح الباب أمام محللي الجغرافيا السياسية لدراسة دور العامل الجغرافي في تحديد سلوك هذه الدول ومعرفة مبررات التنافس.

ثانياً- إشكالية الموضوع

لقد أصبحت دول آسيا الوسطى دولًا منحصرة جغرافيًا لا تمتلك منفذًا على البحار المفتوحة،

وشكّل تفكك الإتحاد السوفياتي السابق والفراغ الجيوسياسي الذي ألحقه بالمنطقة تحديًا جديدًا أمام الدول الكبرى التي أصبحت مضطرة للتكيّف مع معطيات جديدة. وزاد الأمر تعقيدًا توسّع الإستثمارات النفطية في بحر قزوين، وغالباً ما تصطدم الشركات الأجنبية مع رغبات الدول المشغّلة لها. وبما أن هذه المنطقة غير قادرة على مواجهة التحديات وحدها، فسيكون مستقبلها مرتبطًا أيضًا بالإتجاه الذي ستأخذه النزاعات في المستقبل، خصوصاً بين الصين والولايات المتحدة الأميريكية.

ثالثاً- الفرضيات

- إن جيوبولتيك حوض قزوين يفسر حالة التنافس الدولي في المنطقة.

- إن احتياطيات النفط والغاز في حوض قزوين هي أقرب لأرقام احتياطيات بحر الشمال من إحتياطيات الخليج الفارسي.

- إن وجود مصادر الطاقة من نفط وغاز هو أحد الأسباب الرئيسة للتنافس اصيني - الأميريكي.

رابعاً- المناهج المستخدمة

فرضت خصائص المنطقة وموقعها الجغرافي المهم اللجوء إلى التحليل الجيوسياسي، فهو ضروري لأنه يركّز على دور الموقع الجغرافي لبحر قزوين. لذا، تتطلب الدراسة إستخدام أكثر من منهج لمعالجة الإشكالية محل الدراسة، لذلك سيتم إستخدام المنهج التاريخي بهدف تتبع التحولات السياسية في المنطقة بعد تفكك الإتحاد السوفياتي واستعراض أبرز محطاتها، بالإضافة إلى استخدام المنهج الوصفي والتحليلي بهدف التعمق في تحليل الدور الصيني والأميريكي في المنطقة بهدف دراسة التأثيرات التي يمكن أن تخلّفها.

خامساً- التقسيم

لقد فرضت الإجابة عن إشكالية البحث وتساؤلاتها الفرعية تقسيم هذه الدراسة البحثية إلى

فصلين:

الفصل الأول، يركز على جيوبوليتيك حوض قزوين. سيتناول المبحث الأول جغرافيا آسيا الوسطى وبحر قزوين وأهميتهما الإستراتيجية. في حين سيركّز المبحث الثاني على الموقع الجيوسياسي لآسيا الوسطى (مكانة آسيا الوسطى في نظرية «قلب الأرض») أما المبحث الثالث فسيعرض الإمتداد الجغرافي لآسيا الوسطى.

الفصل الثاني، سيتم البحث فيه عن الأهداف والطموحات الأميركية في حوض قزوين. في المبحث الأول سيتم دراسة الدور الأميركي في حوض قزوين منذ التسعينيات، في حين يتطرّق المبحث الثاني إلى أهمية آسيا الوسطى بالنسبة إلى الولايات المتحدة. أمّا المبحث الثالث فسيعرض التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأميريكية في تلك المنطقة.

الفصل الثالث، سيركّز على دور حوض قزوين واسيا الوسطى في أمن الطاقة الصيني. والمبحث الأول سيتناول تداعيات تفكك الإتحاد السوفييتي على الدول المحيطة بما فيها الصين، أمّا في المبحث الثاني سيركّز على استراتيجية الصين في التوجه نحو الخارج. وسيتطرّق المبحث الثالث إلى طرق تصدير الطاقة إلى الصين.

الخاتمة: تتضمّن خلاصة البحث بالإضافة إلى التحليل والاستنتاجات حول التنافس الأميريكي – الصيني في بحر قزوين.

الفصل الأول: جيوبوليتيك حوض قزوين

تعدّ المنطقة الجيوبوليتيكية التي تضمّ كم من آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين واحدة من أهم مناطق إنتاج الطاقة، سواء تعلّق الأمر بالنفط أو الغاز الطبيعي، وهو ما يفسّر الإهتمام المتزايد بها، وتصنيفها ضمن مناطق التنافس الإستراتيجي المعقّدة، والطاقة هي جوهر ومحور هذه المنافسة، وساء من حيث الرغبة في الدخول لمناطق إنتاج الطاقة هناك، أو السيطرة على الطرق المهمة لنقل النفط والغاز.

كما وتتصل آسيا الوسطى جغرافياً ببحر قزوين الذي يعتبر من بين أقدم مناطق إنتاج النفط في العالم حيث يعود تاريخ حفر أول بئر لعام 1840، وقد تضاربت الدراسات حول تقدير حجم الثروة النفطية والغازية لكنها تجمع كلها على أهميتها.

المبحث الأول: جغرافيا آسيا الوسطى وبحر قزوين وأهميتهما الإستراتيجية

تمتاز منطقة آسيا الوسطى بأهمية إستراتيجية من خلال موقعها الجغرافي وموارد الطاقة، فهي تشكّل عقدة طرق برّية وممرًّا لأنابيب النفط والغاز من بحر قزوين بإتجاه الصين وبإتجاه البحر الأسود وتركيا والبحر المتوسط، ومن الأخيرة بإتجاه الخليج الفارسي عبر إيران وأفغانستان وباكستان بإتجاه المحيط الهندي، وتشكل هذه الأنابيب أحد أهم الدوافع الرئيسة لزيادة الإهتمام الإقتصادي بمنطقة آسيا الوسطى لا سيما الإستثمارات في إنشاء هذه الخطوط والتنقيب والتطوير.

وعادة، تستمدّ أي منطقة مكانتها من موقعها الجغرافي وحجم مواردها وأهمية هذه الموارد في الإقتصاد الدولي والامتيازات الكامنة فيها، فضلًا عن بعض الإعتبارات الثقافية والحضارية.

وبعد تفكّك الإتحاد السوفياتي، طرأت تحوّلات جيوسياسية على البيئة الدولية سمحت بظهور دول جديدة ومستقلّة في منطقة شديدة الإستقطاب، وهذه المكانة التي تتمتع بها آسيا الوسطى ليست حديثة أو ناتجة عن ظروف مستجدّة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، بل تمتدّ أهميتها

عبر التاريخ. فمنذ القرن الثالث قبل الميلاد، اكتسبت أهميتها من خلال ما كان يُعرف بطريق الحرير الممتد من الصين إلى البحر المتوسط، حيث كان من أهم طرق الإتصال بين الشرق والغرب، ولا تزال أهميتها حتى اليوم كونها ممرًا أساسيًا لخطوط أنابيب نقل النفط والغاز[2]. تاريخيًا، تعرّضت آسيا الوسطى لموجات غزو من قبل العديد من الإمبراطوريات الشرقية والغربية في محاولة للسيطرة عليها، وكانت أولى هذه الموجات مع الفتح الإسلامي في عهد الخليفة عمر بن الخطاب عام 638 ميلاديًا، وذلك عندما فتح المسلمون إقليم خرسان الذي يعد المفتاح الإستراتيجي لبلاد ما وراء النهرين، فتوطّدت الفتوحات إذ وصلت إلى شمال أفغانستان وحدود الصين، وعرفت هذه المنطقة بتركستان الغربية (أوزبكستان، تركمانستان، طاجكستان وقيرغيزستان)، وإستمرّت الحال حتى سقوط الدولة العباسية عام 1258 على يد المغول الذين حكموا المنطقة لقرابة قرنين لغاية قيام الدولة العثمانية التي أصبحت آسيا الوسطى جزءًا أساسيًا منها حتى العام 1853 الذي شهد بداية تغلغل روسيا القيصرية والتوسع في المنطقة، ففي هذه الفترة اندلع التنافس الروسي– البريطاني واطلق عليه إسم «اللعبة الكبرى» للسيطرة على آسيا الوسطى إلى حين ضمّ جمهورياتها إلى الاتحاد السوفييتي بعد انتصار الثورة البلشفية عام 1917[3]. وبدأ التوسع السوفياتي في المنطقة عام 1923 واستمر حتى تفكّك الإتحاد السوفياتي عام 1991 حيث اعتمدت روسيا ما يسمى بسياسة «الترويس»[4]، وخلال هذه الحقبة مثّلت جمهوريات آسيا الوسطى النموذج الأكثر تطبيقًا للنظرية الماركسية في السياسة والاقتصاد، بحيث كانت أنظمة الحكم المحلية أشد ارتباطًا بالحكم المركزي في موسكو، ومع إنهيار الإتحاد السوفياتي بدأت مرحلة جديدة من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2- Frances Wood, The silk road two thousand years in the heart of Asia, university of California press, 2001, p.34
3- Rein Mullerson, Central Asia, a chessboard and player in the new great game, Routledge Taylor and Francis group 2007, p.36-37
4- Olivier Roy, La conquête russe et la soviétisation : l'Asie centrale contemporaine, Presses Universitaires de France 2010, p.19

فعلى المستوى الآسيوي، تشكّل آسيا الوسطى نقطة وصل بين الأطراف الآسيوية، كما إن لها حدودًا مع جميع القوى المؤثرة والإقليمية كونها على تماس مباشر مع روسيا والصين وإيران وتركيا، وتطلّ على شبه القارة الهندية، وهذا ما يفسّر حجم الإستقطاب الخارجي الذي تعرّضت له المنطقة تاريخيًّا.

خريطة 1 تظهر الامتداد الجغرافي لآسيا الوسطى
https://www.freeworldmaps.net/asia/central/physical.html

المبحث الثاني: الموقع الجيوسياسي لآسيا الوسطى (مكانة آسيا الوسطى في نظرية «قلب الأرض»)

لقد شكّل الموقع الجغرافي لآسيا الوسطى أهمية كبيرة للعديد من النظريات الجيوسياسية بحيث ركّز العلماء في تلك الفترة على أثر جغرافيا الأقاليم في السياسة الدولية، فقد اعتبر هالفورد ماكيندر في كتابهdemocratic ideals and reality وفي نظريته «قلب العالم»، أن أوروبا

والتاريخ الأوروبي يخضعان لآسيا، لأن الحضارة الأوروبية هي بصورة ملموسة نتيجة لنضال قرون ضد الغزو الآسيوي.

كما بدأ ماكيندر نظريته من فرضية رئيسية قائمة على أن الجزء الداخلي من أوراسيا، التي تُدمج في نطاقه آسيا الوسطى، هو مركز العالم سياسيًا، وقد حذر من أن التحكم في هذا المحور الذي يتضمن أكبر كتلة أرضية في العالم وبسط النفوذ عليه، يمكن أن يعطي الأسس والمقومات التي تُبنى عليها السيطرة العالمية.

لقد تأثر ماكيندر بـ»اللعبة الكبرى» بين روسيا القيصرية وبريطانيا، حيث شكّلت القوة البرية هاجسه الأساسي، وتتلخّص نظريته في تقسيم الأرض إلى وحدات ذات خصائص ومميّزات، فهو ينظر إلى العالم على أنه جزيرة كبيرة متّصلة (آسيا وأوروبا وأفريقيا) تحيط بها جزر على الأطراف (أستراليا والأميركَتان) ويصل إلى أن المناطق الأكثر حصانة عبر التاريخ، هي تلك الممتدّة عبر روسيا إلى حدود الصين وأوروبا الشرقية. وفي ما يسمّيه «المحيط– العالم» الذي تشكّله الكرة الأرضية المغطاة بثلاثة أرباعها بالماء، هناك محور ثابت وكتلة قارية تترابط حولها كل استراتيجيات قوى الدول المهيمنة، وهي أوراسيا التي تملك قلباً استراتيجياً يندمج تقريباً بروسيا، في آسيا الوسطى، خصوصًا كازاخستان التي كانت جزءًا من الإتحاد السوفياتي.

ويرى ماكيندر أن هذه المنطقة تحميها الحواجز الطبيعية، وتتمتّع بمواصفات خاصة تمكّنها من إنشاء إمبراطورية لا تعتمد على السواحل، وتستطيع التماسك مستغنية عن البحر[5]. وبسبب الاضطراب الإيديولوجي والجيوسياسي الناتج عن الثورة البلشفية، راجع ماكيندر نظريته، حيث استعمل لأول مرّة مصطلح «قلب الأرض» بدلًا من المحور الجغرافي للتاريخ، إذ برز الإتحاد السوفياتي كقوّة قارية ترغب في التوسع نحو أوروبا الشرقية والمياه الدافئة من أجل السيطرة على قارة أوراسيا.

5- Mansoureh Ebrahimi, Saikou Kawsu Gassama, Kamaruzaman Yusoff, The Russian heartland versus the British world island, The Dynamics of Iranian Borders, Springer International Publishing, 2019, p.4-6

من هنا فقد شكّلت آسيا الوسطى إضافة إلى القوقاز المفتاح الإستراتيجي لمحاولة السوفيات السيطرة على أوروبا الشرقية، ولذلك يُفهم أيضًا الجهد الذي بذلته بريطانيا في القرن التاسع عشر كقوة بحرية من أجل حرمان روسيا القيصرية من عمقها الإستراتيجي الجنوبي، على إعتبار وسط آسيا والقوقاز من المناطق الإستراتيجية المهمة المتحكمة في قلب أوراسيا. كما اعتبرت طيلة الحكم السوفياتي إحدى الركائز الأساسية لأمن السوفيات الداخلي، إضافة لما تشكّله من حصن بسبب طبيعتها التي تغلب عليها الجبال والهضاب.

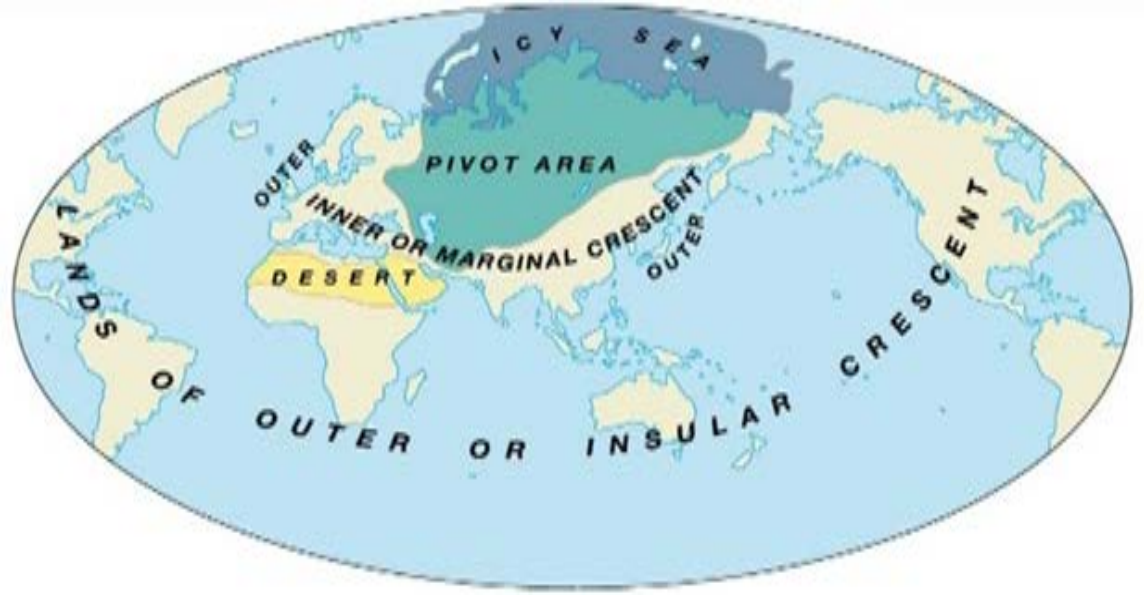

خريطة 2: توضح منطقة المحور الجغرافي للتاريخ التي تضم آسيا الوسطى (قلب الأرض) من عرض

وقد خلص ماكندر إلى نظرية مفادها أن من يسيطر على أوروبا الشرقية يتحكّم في قلب الأرض، ومن يسيطر على قلب الأرض يتحكّم في جزيرة العالم، ومن يسيطر على جزيرة العالم يتحكم بالعالم، وقد شكّلت آسيا الوسطى إضافة إلى القوقاز وروسيا الحالية وجزء كبير من أوروبا الشرقية المناطق المحورية في «قلب الأرض»، ومن هنا تأخذ آسيا الوسطى أهميتها الجيوسياسية

باعتبارها تمثّل المتغير الجيو- ستراتيجي اللازم، الذي يمثّل مفتاح السيطرة على العالم[6].

(الخريطة رقم2)

وعلى خلاف ماكندر، اعتبر سبيكمان أن الهلال الهامشي الكبير أو ما أسماه «حافة الأرض» والذي يشمل كلًا من أوروبا وشبه الجزيرة العربية والعراق وآسيا الوسطى وإيران وأفغانستان والهند وجنوب شرق آسيا والصين وكوريا هو المنطقة الوسيطة الواقعة بين قلب الأرض (روسيا) والبحار المشاطئة[7]. وقد عارض سبيكمان ماكندر معتبرًا الحافة مفتاح السياسة العالمية في حين قلب الأرض ميت لأنه حبيس الحافة، كما إنه قليل الثروات مقارنة بتلك الموجودة في الحافة. كما وخلص سبيكمان إلى نظرية مفادها أن من يهيمن على «الأرض الهامش» يسيطر على أوراسيا ومن يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم. وتقوم هذه الفرضية في واقع الأمر على تجربة الحرب العالمية الثانية، التي تحقّق فيها نصر الحلفاء خلال سيطرتهم على الشواطئ واليابسة في أغلب مناطق حافة الأرض. فلتلك التجربة الأثر الكبير في إعداد السياسة الخارجية الأميركية، وهي أصل عقيدة «الإحتواء» التي تبنتها الولايات المتحدة في فترة الحرب الباردة معتبرة تلك الرقعة crush zone سوف تشهد صراعات دولية من أجل السيطرة على ممراتها ومواردها، وبما أن روسيا هي القلب تسعى دومًا للوصول إلى البحار والمحيطات فيتوجب على الولايات المتحدة منع المد الروسي من خلال سياسة الإحتواء للكتلة الأوراسية المركزية عن طريق تطويقها بالأحلاف العسكرية كحلف شمالي الأطلسي، والإتفاقية العسكرية لجنوب شرق آسيا، وهذه الإستراتيجية هي تطوير لأفكار ماهان حول القوة البحرية كأساس للسيطرة الجيوسياسية على العالم، انطلاقًا من البحر باتجاه البر الأوراسي، وأكد أن مصلحة الولايات المتحدة وبريطانيا والدول الأطلسية هي إحتواء روسيا والسيطرة على

6- سفيان بوسنان، جغرافيا آسيا الوسطى واهميتها في الفكر الجيوبوليتيكي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،31 كانون الأول 2016، ص.114-101

7- Paolo pizollo, Eurasianism: an ideology for the multipolar world, Lexington books, 2020, p.31

الصين من خلال مبدأين أساسيين يتمثّل الأول في قبول الحرب في البحار البعيدة عن أميركا بشكل دائم وتشكيل أحلاف تتمسك بالتطورات في القارة الأوراسية.

خريطة 3: توضح قلب الأرض (روسيا) والأرض الهامشية التي تتضمن آسيا الوسطى حسب نظرية سبيكمان عام 1944
www.geography.name

ومن خلال كل ما تقدّم، تتّضح أهمية الموقع الجغرافي الذي تتمتع به آسيا الوسطى باكتسابها ميزة فريدة مكّنتها من أن تكون صلة الوصل بين الشرق والغرب، كما ويكتسب هذا الموقع أهمية كونه مركزًا إستراتيجيا لروسيا تجاه حدودها الجنوبية، ليتحوّل التنافس بعد الحرب الباردة بين روسيا صاحبة النفوذ التقليدي في المنطقة والولايات المتحدة حيث تُستخدم فيه كل الأساليب لإدامة الهيمنة.

كما ووصف بريجنسكي في كتابه «رقعة الشطرنج الكبرى» آسيا الوسطى بمنطقة المحور الجيوسياسي للقارة الآسيوية، ومفتاح التحكم في قارة آسيا وأوروبا، وتستند هذه النظرية إلى حقيقة تاريخية متمثلة في تطلّع الإمبراطوريات القديمة مثل الإمبراطورية الرومانية والصينية

والمغولية إلى التوسع وتحقيق النفوذ العالمي من خلال السيطرة على هذه الرقعة الجغرافية.

وإعتبر بريجنسكي أن التحكم بآسيا الوسطى يعني الهيمنة على العالم، لذا على الولايات المتحدة جعل المنطقة داخل الفلك الغربي، حيث يتوجب عليها منع خضوع آسيا الوسطى والقوقاز إلى سيطرة لاعب واحد، وذلك من أجل الحفاظ على النفوذ الأميركي وعدم إزاحته من أوراسيا، لذا يتوجّب على القيادة الأميركية ملء الفراغ الذي خلّفه سقوط الإتحاد السوفياتي عبر إقامة قواعد عسكرية في جمهوريات آسيا الوسطى.[8]

المبحث الثالث: الإمتداد الجغرافي لآسيا الوسطى

يُستخدم تعبير آسيا الوسطى جغرافيًا للدلالة على أقصى مناطق القارة الآسيوية بعدًا عن الأقاليم البحرية المحيطة بالقارة، وتضمّ آسيا الوسطى المنطقة الممتدة بإتجاه الشمال– الجنوب من سيبيريا حتى الهملايا التي تفصلها عن أقاليم السهوب الهندية، وفي إتجاه الشرق–الغرب المساحة الممتدة من خط الأورال–قزوين حتى منغوليا والصين، لذا فهي تتميّز بخصائص برّية، كما أصبحت إقليمًا جيوسياسيًا ومركزًا للنطاقات التوسعية للإمبراطوريات الأورواسيوية.[9]

وتتعدّد التعريفات التي تتناول موضوع آسيا الوسطى، ويمكن التمييز بين ثلاث تعريفات أساسية:

التعريف الأول، وهو تعريف المتخصّص في التاريخ في شؤون آسيا الوسطى Geoffrey wheeler الذي يعرّفها تعريفًا ضيقًا ويحصرها ببعض الجمهوريات المستقلة حديثًا عن الإتحاد السوفياتي وهي: طاجكستان، أوزباكستان، قيرغيزستان، وتركمانستان ويستثني جمهورية كازاخستان، ويعود سبب هذا الإستثناء إلى المعيار الجغرافي والديني الذي استخدمه كونه يوجد في كازاخستان تجمع روسي أرثوذوكسي كبير بما لا يجعل من الكازاخ أغلبية.

8– زبغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيوإستراتيجياً**، مركز الدراسات العسكرية، طبعة ثانية، 1999

9– أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، 2013، ص.234.

التعريف الثاني، الذي يتمثل بدائرة المعارف البريطانية(Britannica)، التي عرّفت آسيا الوسطى تعريفًا جغرافيًا أكثر اتساعًا بإعتمادها على المعيار الجغرافي فقط، بحيث تعتبرها المنطقة الممتدّة من شرقي الخط الممتد جنوب شرقي بحر الأورال وبحر قزوين، حتى شمال غربي الصين ومنغوليا، وتمتدّ طوليًا من جنوبي سيبيريا في الشمال إلى شمالي إيران وأفغانستان في الجنوب، وتشمل هذه الرقعة الواسعة منغوليا والأقاليم المستقلة ذاتيًا عن غربي الصين (منغوليا الداخلية وسينغيانغ وبوجور والتيبت)، والجزء الجنوبي في سيبيريا الروسية، والأجزاء الشمالية من أفغانستان فضلًا عن الجمهوريات الخمس.

التعريف الثالث، ويمثّله رئيس الوزراء التركي السابق أحمد داوود أوغلو الذي أضاف إلى تعريف آسيا الوسطى جمهورية أذربيجان رغم أنها تقع في جنوب القوقاز بحيث إعتبرها إمتدادًا طبيعيًا للمنطقة بسبب سواحلها المطلة على بحر قزوين، بالإضافة إلى ارتباطها الجيو- الثقافي والجيو- إقتصادي بجمهوريات آسيا الوسطى الخمس.

وبالطبع، تلك التعاريف تحمل دلالات سياسية، بحيث أن استثناء كازاخستان يتيح لروسيا السيطرة على تلك المنطقة وأبعاد أطماع بعض القوى الإقليمية المجاورة، أما التيار الذي يدعو إلى ضم أذربيجان فيخدم مشروع خط أنابيب باكو-تبيليسي-جيهان المدعوم من الولايات المتحدة.

- ظاهرة الإنحصار الجغرافي

تتّسم آسيا الوسطى بالإنحصار الجغرافي (Enclavement) الذي يُعرّف جغرافيًا بعدم إمتلاك منطقة ما لشريط ساحلي، أي حرمانها من منفذ بحري مباشر، ولهذا السبب تبرز الأهمية الجيوسياسية لبحر قزوين كونه المنفذ الوحيد الذي تستطيع دول آسيا الوسطى من خلاله إدارة شؤونها الاقتصادية، وهذه الظاهرة ليست جغرافية بسيطة، بل هي معقّدة يمتدّ تأثيرها إلى جوانب أخرى سياسية واقتصادية وقانونية. فمن الناحية القانونية كانت هناك مساعٍ جادة لتحقيق مبدأ «حق المرور»، لكنه يتعارض مع مبدأ سيادة الدولة على كل أقاليمها، ولم يستطع القانون الدولي للبحار إيجاد الحل لتظلّ مسألة حق العبور عبر أراضي الدول الساحلية مسألة

تخضع أساسًا إلى إتفاقيات ومعاهدات ثنائية بين الدول الساحلية المحصورة، وهو ما يقودنا إلى الجانب السياسي المعبّر عن إرادة الدول.

وهذا الإنحصار يعرقل تنميتها الإقتصادية خاصة فيما يتعلّق بالنقل، غير أنها تمتلك ميزة تتمثل في توافرها على المسالك البرية التي تربط شمال قارتي آسيا وأوروبا بقلب القارة الآسيوية، أما سياسيًا، فيعتبر هذا الإنحصار ظاهرة سلبية تحدّ من حرية الدول.[10]

– تقسيم الأراضي والحدود

كانت منطقة آسيا الوسطى تُسمّى «تركستان» التي تختلف عن تركستان الصينية، وظلّ استعمالها شائعًا حتى الحرب العالمية الأولى، وتبلغ مساحتها 3.994.400 كلم مربّع، ويبلغ عدد سكانها 74 مليون نسمة، ويعود ترسيم الحدود وتحديد مساحة الدول إلى الحقبة السوفياتية التي فرضتها سياسات الإتحاد السوفياتي الذي سعى إلى إبقاء الدول خاضعة للإدارة المركزية. فتقطيع الأراضي الذي حصل في العام 1924 هو أصل نشأة قسم كبير من الحدود الحالية بين دول آسيا الوسطى، ولم تتثبّت هذه الحدود نهائيًا إلا عام 1936، لكن هذا التقسيم لم يستطع إزالة الصفة التعددية العرقية للدول.

ففي كازاخستان مثلًا، لم يكن الكازاخ أكثرية في اليوم الذي نالت فيه إستقلالها، فهذه الحدود تكرّست وإكتسبت نوعًا من الثبات.[11]

– العامل التاريخي والجيو–ثقافي

خضعت ثقافة آسيا الوسطى لتأثيرات مباشرة من الحضارات الهندية والفارسية والروسية والصينية، وقد إرتبطت بعلاقة دينامية من الناحية السياسية والثقافية على حد سواء مع الأقاليم الواقعة في المناطق المطلة على البحار.

وانتعشت في القرن السادس عشر حملات «التتريك»، وقد عمل قادة الدولة العثمانية على

10- Gaël Raballand, Max-Jean Zins, La question de l'enclavement en Asie Centrale et en Asie du Sud, cahier d'études sur la méditerranée orientale et le monde turco-iranien, 2003, p.53

11- Mohammad Reza Djalili, Thierry Kellner, La géopolitique de la nouvelle Asie centrale de la fin de l'URSS a l'apres-11 septembre, Graduate Institute Publications Genève, 2006, p.140

تحويل وحدة المصير إلى قوة إستراتيجية رغبة منهم في إكتساب عمق أورواسيوي في مواجهة ضغوط القوى الغربية.[12]

من هنا، يكتسب التاريخ السياسي الحديث لآسيا الوسطى دلالة خاصة في الإطار العام لتاريخ أوراسيا، فمع التقدّم الروسي في القرن التاسع عشر نحو الجنوب عبر السهوب الشمالية وتقدّم الإنكليز نحو الشمال عبر الهند، باتت آسيا الوسطى بين الجيوسياسية البحرية القائمة على التحكم الروسي المباشر في أوراسيا وبين الجيوسياسية البحرية القائمة على تطويق الإنكليز لأوراسيا وتوسّعهم نحو المركز عبر السواحل البحرية لتسود حقبة من التشتت الثقافي والسياسي والاقتصادي والديموغرافي، ومن أبرز الأزمات التي تولّدت ما حدث من تفكّك لوحدة هذا الإقليم بعد أن بات مكشوفًا أمام التأثيرات الخارجية، ومع التحولات التي جرت بعد الحرب الباردة، إستعادت دول آسيا الوسطى إستقلالها على نحو مفاجئ.[13]

– العامل الديموغرافي والجيو–إقتصادي

تتمثّل واحدة من أبرز سمات آسيا الوسطى الديموغرافية بقلة كثافتها السكانية ومن وجهة نظر أهمية السكان في كل دولة، تبدو أوزبكستان بسكانها البالغين 32.96مليون نسمة، الدولة الأكثر سكانًا، تليها كازاخستان التي تعدّ 18.28 مليون نسمة، ومن ثم طاجيكستان التي يبلغ عدد سكانها 9.101 مليون نسمة، فيما يبلغ عدد سكان قرغيزستان 6.316 مليون، وعدد سكان تركمانستان 5.851 مليون نسمة.[14]

أما على الصعيد الديني والإثني، فقد استطاعت هذه الدول المحافظة على هويتها الدينية والثقافية على الرغم من السيطرة الروسية والسوفياتية، بحيث يشكل المسلمون غالبية سكان جمهوريات آسيا الوسطى الذين ينتمون إلى ثلاث مجموعات عرقية:

المجموعة الأولى، هي مجموعة الشعوب التركستانية (85% من المسلمين) وتضم معظم سكان أوزبكستان وكازاخستان وتركمانستان وقيرغيزستان، ويتحدثون لغات أقرب إلى التركية، وهم أقرب حضاريًا وثقافيًا إلى تركيا.

12– أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص.497–496
13– المرجع ذاته، ص.500
14- The world bank data, accessed on 26/03/2021 via https://data.worldbank.org/

المجموعة الثانية، هي مجموعة الشعوب الإيرانية (8.4% من المسلمين) ويتركّزون في طاجكستان، وهؤلاء أقرب ثقافيًا وحضاريًا إلى إيران.

المجموعة الثالثة، هي مجموعة الشعوب الإيبروقوقازية (6.6% من المسلمين) وهم يعيشون في مجموعات متفرقة في القوقاز وروسيا، وهم الأنغوش والشيشان.[15]

ويتكلم أبناء الشعوب التركستانية والإيبروقوقازية لغات متقاربة إلى حد كبير، وينتمي معظمهم إلى المذهب السني الحنفي، أما مجموعة الشعوب الإيرانية فينتمون إلى المذهب الجعفري.

كما أن هناك نسبة عالية من المسيحيين الأرثودوكس من أصل روسي وأوكراني وأرمني تصل إلى 48% من سكان كازاخستان.[16]

كذلك فإن دول آسيا الوسطى غنية بالثروات النفطية، فالإحتياطيات التي يمكن إعتبارها مؤكدة في أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان تتراوح بين 25 و30 مليار برميل، فهناك حقل تنغيز في كازاخستان وأذري–شيراغ–غونشلي في أذربيجان يصنفان ضمن الحقول العالمية في هذا المجال إذ إن لكل منهما إحتياطيات بحدود 5 مليارات برميل.[17]

ورغم ضخامة الإحتياطيات، إلا أنها لا تزال تواجه مشكلة في ضعف حجم الإستثمارات كنتيجة لضعف البنى الإقتصادية، ما دفع بعض الدول وخصوصًا الولايات المتحدة الأميركية والصين وروسيا لتوجيه إستثماراتها في هذا القطاع، الأمر الذي أثار مخاوف روسيا وخشيتها من تنامي النفوذ الأميركي في المنطقة، خاصة في ظل إندفاع الشركات النفطية الأميركية عقب إنهيار الإتحاد السوفياتي إلى آسيا الوسطى خاصة في كازاخستان حيث يوجد أكبر حقول النفط غير المستخرج، كما تعد شركة «شيفرون» أكبر مطور به.

15- James B. Minahan, ethnic groups of North, East, and Central Asia an encyclopedia, ABC-CLIO 2014, P.65

16- Julien Thorez, Les nouvelles frontières de l'Asie Centrale : États, nations et régions, european journal of geography, 2011, p.17-18.

17– لورنت روسكاس، **تنمية نفط بحر قزوين: نظرة عامة**

الفصل الثاني: االأهداف والطموحات الأميركية في حوض قزوين

إن التطورات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي فتحت المجال لتنافس عدة قوى إقليمية ودولية في هذه المنطقة من خلال بلورة إستراتيجيات تساعدها على بلوغ أهدافها، ما مثّل فرصة للولايات المتحدة للتوجه نحو منطقة بحر قزوين على إعتبارها لا تقلّ أهمية عن المناطق الحيوية الأخرى. وما دفع الصين من اتباع وسائل دبلوماسية –خارجية لتوسيع امتداداتها.

المبحث الأول: الدور الأميركي في حوض قزوين منذ التسعينيات

قامت الولايات المتحدة بتكثيف جهودها لملء الفراغ الإستراتيجي الذي نتج عن تفكك الإتحاد السوفياتي السابق في المنطقة، لذلك سعت إلى إحتواء روسيا عن طريق عدة محاور منها المحدد السياسي من خلال توقيع الإتفاقيات اللازمة لخدمة الإستثمارات الأجنبية في منطقة بحر قزوين والعمل على تنمية العلاقات التجارية وزيادة حجم الإستثمارات عن طريق تطوير قطاع الطاقة، كما تقوم بمساعدة الدول المشاطئة لبحر قزوين للنهوض بالتنمية الاقتصادية ومساعدتها لتفعيل استقلالها السياسي.

فقرة أولى: محطات تاريخية تُبرز اهتمام الولايات المتحدة في بحر قزوين

عملت الولايات المتحدة على توسيع وجودها في أذربيجان حيث قامت بتأسيس «حارس البحر الأسود» ويتكون من وحدات عسكرية ما يعطي لأذربيجان فرص مراقبة مناطق النفط في البحر، وقد قامت بتقديم المساعدات العسكرية ضمن برنامج التمويل العسكري الأجنبي. كما تعمل على حل النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول «ناغورنو–غاراباخ» لضمان أمن واستقرار خطوط أنابيب النفط[18]كونها أكبر مستهلك للنفط في العالم.

وفي إطار إهتمامها بتنويع مصادر الطاقة وبعد الحظر الذي فرضه العرب على الغرب في

18– حنان دريسي، **السياسة الأميركية في منطقة بحر قزوين: الأهداف والمحددات**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، ص.46–66

حرب تشرين الأول 1973، جاء الإهتمام الأميركي بمنطقة بحر قزوين الذي يقلل تدريجيًا الإعتماد على نفط الخليج الفارسي، كما يحقّق هدفها بنقل المصالح الإستراتيجية من منطقة الخليج الفارسي إلى منطقة بحر قزوين وإيجاد نوع من التنافس بين المنطقتين.[19]

ومن أجل هذا الغرض، قام البيت الأبيض عام 1994 بإصدار وثيقة بعنوان «إستراتيجية الأمن القومي للارتباط والتوثيق» التي نصّت على إمكانية إستخدام نفط وغاز بحر قزوين من أجل تنويع مصادر الطاقة، وقد ذكرت تقارير وكالة الطاقة الدولية كيفية تطوّر مراحل سيطرة الشركات الأميركية على موارد الطاقة في المنطقة على النحو التالي:

في 24 تشرين الأول عام 1993، تم الإتفاق بين الحكومة الأذرية والكونسورتيوم الذي يضم عددًا من شركات النفط على إستثمار حقلي «أذري–شيراغ» ، وقد بلغت حصص بعض الشركات الأميركية مثل شركة «أموكو» حوالي 17 بالمئة، وكان نصيب شركة «يونوكال» حوالي 15 بالمئة وشركة «بنزويل» حوالي 9.81 بالمئة من المشروع.[20]

وفي 14 آب عام 1994، وقّعت أذربيجان ثلاثة عقود مع كل من الشركات الأميركية «إكسون موبيل وشيفرون»، بالإضافة إلى توقيع إتفاقية تعاون مع شركة «أموكو» التي تتيح لها الحق الإستثنائي في إجراء المباحثات حول حقل «إينام»، وقد نص العقد الأول على إستكشاف واستثمار حقل «أبشيرون» جنوب بحر قزوين الذي بموجبه حصلت شركة «شيفرون» على 30 بالمئة من المشروع والحق في ممارسة عملية التنقيب، أما العقد الثاني فيهتم بالتنقيب في حقل «تاغييف» بواسطة شركتيAIOC وmobil بخصوص حقل «أوغاز» شرقي باكو، وينص هذا المشروع على تكافؤ المساهمة بين الشركتين الأميركيتين والأذربيجانية لكنه يعطي الحق في مباشرة عملية المشروع إلى شركة «موبيل» الأميركية.[21]

19- Tomas Valasek, U.S. Policy toward the Caspian and Black Sea Region, Partnership for Peace Consortium of Defense Academies and Security Studies Institutes, 2003, p.1-9
20- Amoco group wins Azerbaijan Caspian tract, oil and gas journal Dec. 23, 1996, accessed on 18/07/2021 via https://www.ogj.com/home/
21- Rovshan Ibrahimov, The importance of the Caspian Sea to Azerbaijan: Opportunities,

وفي 12 شباط عام 1996، قامت الشركة الأميركية المشتركة Caspian international company بعملية إستكشاف في حقل «كاراباخ»، وفي الفترة بين 6 و7 آذار 1997، عُقد مؤتمر في دالاس حول منطقة بحر قزوين عرضت فيه شركة «هيوستن» أكبر مجموعة من التقارير والخرائط وقواعد البيانات وأجرت مسحًا إستراتيجياً للمنطقة.[22]

وفي 4 حزيران عام 1998، وضعت شركة النفط الأذربيجانية «سوكار» تقريرًا حول كمية الغاز الطبيعي القابلة للإستخراج وقدّرتها بحوالي 15 مليار متر مكعب، وفي 20 أيار عام 1998، قدمت شركة first exchange crop عدة مشاريع إستثمارية في كل من كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان.

وفي 25 و26 حزيران عام 1998، عُقد مؤتمر دولي في نيويورك من أجل بحث مشاكل النفط والغاز الطبيعي، وفي 13 تشرين الثاني من العام نفسه، وافقت الولايات المتحدة على تمويل مشروعات البنية التحتية اللازمة لصناعة النفط والغاز الطبيعي في تركمانستان.

وفي 11 كانون الأول عام 1999، قامت شركة «شيفرون» الأميركية بالتباحث مع حكومة كازاخستان على صفقة شراء 25 بالمئة من إستثمارات حقل «تنغيز»، وفي 2 كانون الثاني من العام نفسه قامت الولايات المتحدة بتقديم منحة قيمتها 425 ألف دولار لدراسة إمكانية إنتاج وتطوير حقول الغاز في أذربيجان حيث تقوم بهذه الدراسة شركة Enron.[23]

وفي 23 تشرين الثاني عام 1999، قدمت شركة «إكسون» عرضًا لتطوير حقول الغاز الطبيعي في شرق تركمانستان والتي من المحتمل أن تخدم أسواق كل من الصين واليابان، وفي تاريخ 10 كانون الثاني من العام نفسه قامت شركة Shell التي تمتلك 50 بالمئة من خط أنابيب الغاز بمشروع إستكشافي في المنطقة الجنوبية لبحر قزوين».

Challenges and Prospects, ISPI, P.107-108

22- Caspian International Petroleum Company, Azerbaijan international, autumn 1996, p.42, accessed on: 09/11/2021 via https://www.azer.com/

23- Brent Hierman, Russia and Eurasia the world today series 2017-2018, 48th edition, Rowman and Littlefield 2017, p. 268-269

إذًا، كل ما سبق يوضح مدى اهتمام الولايات المتحدة في السيطرة على موارد الطاقة، كما وتسعى لتعزيز الفرص التجارية للشركات الأميركية وتخفيض أسعار النفط إلى الحد الذي لا يضر بمصالحها، وإنشاء شبكات نقل النفط والغاز في كل من أذربيجان وكازاخستان على وجه الخصوص. [24]

كما سعت إلى أن تكون حاضرة في طبيعة التفاعلات الدولية التي تجري في منطقة بحر قزوين، بحيث شكّلت خاصية إستراتيجية يجب إستغلالها للحد من النفوذ الروسي والحيلولة دون تحوّل روسيا من مزود رئيسي ومباشر للنفط إلى أوروبا لكي تضمن تدفقه من خلال أيد أميركية وحرمان إيران من الإستفادة من الثروات الطبيعية من خلال تحجيم دورها، كما وتسعى إلى تعزيز التواجد التركي الذي يمثل إمتدادًا لمصالحها، لذا طرحت وبالتعاون مع تركيا مشروع «باكو–تبيليسي–جيهان» لنقل نفط قزوين عبر تركيا إلى الأسواق الخارجية.[25]

المبحث الثاني: أهمية آسيا الوسطى بالنسبة إلى الولايات المتحدة

تتمتّع منطقة آسيا الوسطى بخاصية إستراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فإستغلالها سيعزّز نفوذها وعدم إتاحة الفرصة لروسيا لتكون قطبا جديدًا في النظام العالمي، كما وتسعى إلى حرمان إيران من الإستفادة من الفراغ السياسي، وسعت كذلك إلى تعزيز التواجد التركي الذي يمثّل إمتدادًا لمصالحها.

شكّلت الحرب على أفغانستان سبباً لدخول الولايات المتحدة إلى منطقة آسيا الوسطى بذريعة محاربة التنظيمات المتطرفة وتأمين الاستقرار السياسي والأمني وإحتواء النفوذ الروسي والصيني والإيراني وتأمين مصادر النفط والغاز ونقلها، لذا سعت إلى وضع قواعد عسكرية ودعم التعاون العسكري والثقافي والإقتصادي مع دول آسيا الوسطى، فأعادت نشر نفوذها وغزو شركاتها بهدف الحفاظ على مصالحها.

24- Bernard Gelb, terry rayon twyman, the Caspian sea region and energy resources, novinka books new york, 2004, p.2-6

25– حنان دريسي، مرجع سابق، ص 13–16

تعتبر الولايات المتحدة أكبر مستهلك للنفط في العالم، وقد أدركت أن إستيراد النفط من مصدر واحد يهدّد أمنها الداخلي، ما أدى إلى تنويع مصادر التوريد وعدم الإعتماد على دول الخليج، من هنا بدأت تبحث عن موطئ قدم لها في هذه المنطقة كونها موقعًا حيويًا لمصالحها الإستراتيجية باعتبار أنها تجاور قوى كبرى منافسة هي روسيا والصين وإيران.

ولقد جذب نفط بحر قزوين الولايات المتحدة لعدة أسباب، أهمها أنه يعتبر من النوع الجديد، كما وان معظم إنتاج النفط في هذه الدول يكون للتصدير الخارجي وليس للإستهلاك المحلي حيث إنها لا تحتاج لكميات كبيرة من النفط، أضف إلى ذلك، أن دول المنطقة تفتقد لرؤوس الأموال والتكنولوجيا للوصول بشكل مستقل إلى الحقول النفطية، ما يعطي فرصة أكبر أمام الشركات الأميركية.[26]

إذًا، تتمثّل أهداف السياسة الأميركية في آسيا الوسطى بالتالي:

أ. تعزيز الفرص التجارية للشركات الأميركية.

ب. تدعيم أمن الطاقة في الولايات المتحدة وحلفائها وضمان تدفق إمدادات الطاقة إلى الأسواق العالمية.

ج. تخفيف الصراعات الإقليمية وبناء روابط اقتصادية بين الدول المستقلة حديثًا.

د. عدم هيمنة روسيا على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين.

هـ. الحيلولة دون أن تصبح روسيا المزوّد الرئيسي للنفط إلى أوروبا لكي يتمّ تدفّقه من خلال يد أميركية.

و. تخفيض أسعار النفط إلى الحد الذي لا يضرّ بمصالح الشركات الأميركية.

ز. تحجيم النفوذ الصيني من الشرق الذي بدأ يمتدّ غرباً.

26- Olga Oliker, David Shlapak, US interests in central Asia policy priorities and military roles, RAND Corporation, 2005, p.42-43.

ح. تحجيم الدور الإيراني الذي بدأ يمتدّ من الجنوب.

ط. إنشاء شبكات نقل النفط والغاز في كل من أذربيجان وكازاخستان على وجه الخصوص.[27]

إذًا، تحاول الولايات المتحدة دمج المنطقة ضمن الأطر السياسية والاقتصادية الأميركية، ولم تتحرك بمفردها فدعمت التطلعات التركية لمدّ جسور ثقافية وإقامة علاقات إقتصادية، كذلك تعاونت مع الحلف الأطلسي وإسرائيل للسيطرة على المنطقة، وقد عملت ضمن مجموعة من التحالفات الاقتصادية والعسكرية والأمنية لتفعيل دورها في آسيا الوسطى، ودخلت الولايات المتحدة إلى المنطقة من الباب الاقتصادي من خلال تقديم المساعدات حيث بلغت 1.7 بليون دولار بين العام 1992 و2002، لأنها تسعى لضمان عدم عودة دول هذه المنطقة إلى الدائرة الروسية.

فالأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة بعد إزالة حكم طالبان في أفغانستان، وتدمير نسبة كبيرة من البنية الأساسية لتنظيم القاعدة، تتمثل بالآتي:

أ. إستمرار مواجهة الإرهاب الناجم عن التنظيمات المتطرفة في آسيا الوسطى.

ب. تأمين الإستقرار السياسي والأمني والوجود العسكري الأميركي الدائم في أفغانستان.

ج. إحتواء النفوذ الروسي– الإيراني في آسيا الوسطى وإستبداله بنفوذ أميركي.

د. إزالة الأسلحة والمواد النووية من دول آسيا الوسطى ومحاصرة إيران من الشمال والشرق.

هـ. إحكام السيطرة على قواعد اللعبة بين الشركات المتعددة الجنسيات في مجال النفط والغاز.

و. مواجهة تحديات نمو النفوذ الصيني وتمدّد علاقاته النفطية مع دول آسيا الوسطى.

كذلك فقد نجحت الولايات المتحدة بإقامة 12 قاعدة عسكرية في تسع دول في آسيا الوسطى والقوقاز، وجاءت الحرب على أفغانستان لتدعم الوجود العسكري الأميركي. فقد أرادت الولايات

27- Ilya Levine, US policies in Central Asia: democracy, energy and the war on terror, Routldege taylor&francis group 2016, p.67-68

المتحدة أن تعيق عملية بناء قوة روسيا كلاعب استراتيجي في أوراسيا، وعملت على حرمانها من ثلاث ركائز هي: أوكرانيا، أوزبكستان، وأذربيجان.[28]

إن إستقلال دول آسيا الوسطى عن الإتحاد السوفياتي قد بلور لدى الولايات المتحدة رؤية إستراتيجية للتوازنات في المنطقة، استندت إلى معطيات واقع التداخل الإثني والصراع الجغرافي وتأثير الأهمية الجيوستراتيجية التي تمثلها المنطقة بالنسبة للسياسات الدولية، وكانت الرؤية الأولية تذهب بإتجاه خلق بيئة ملائمة تمهّد لفتح الحقول النفطية أمام استثمارات الشركات الأميركية، ويمكن تفسير اهتمام واشنطن بإعادة هيكلة وتأهيل القطاع النفطي لآسيا الوسطى وبحر قزوين، بأن هذه الإحتياطيات تأتي من خارج الإطار التقليدي لمنظمة «الأوبك»، ما يوفر إمكانية الإستفادة من نفط هذه المنطقة لمواجهة تحديات الطاقة المستقبلية.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأميريكية

تسعى الولايات المتحدة الى محاصرة روسيا في منطقة اسيا الوسطى وقزوين بهدف كسر سيطرة روسيا على مسارات خطوط الأنابيب، لذا إستغلت أحداث 11 أيلول وما بعدها من أجل تحقيق أحد أهدافها في آسيا الوسطى، حيث تصرّ على دعم التواجد العسكري الدائم، كما تسعى إلى توسيع حلف «الناتو» ليشمل كافة دول المنطقة من أجل حصار روسيا وإيران والصين وتأمين أجواء عسكرية وسياسية توفّر أرضية مناسبة للسيطرة الغربية والأميركية على منابع النفط والغاز، وقد أتاحت أحداث 11 أيلول الفرصة أمام الولايات المتحدة لفعل ذلك من خلال إرسال قواتها العسكرية إلى أفغانستان للقضاء على حركة طالبان.[29]

وعلى الرغم من حضور الولايات المتحدة في المنطقة، هناك تحدّيات عدّة تواجهها، أبرزها إقامة منطقة عازلة أمام الحضور الروسي والإيراني في إطار وقف التعاون العسكري بين

28- Shahram Akbarzadeh, Uzbekistan and the United States authoritarisnism, Islamism & Washington's security agenda, zed books London and New York, 2005, p.65-66.

29- Ajay Patnaik, Central Asia: Geopolitics, security and stability, Routledge 2016, p. 13.14

موسكو وطهران بهدف إفساح المجال أمام تدعيم نفوذها، وإرساء مبدأ جديد للتفاهم الإقتصادي حول تقاسم ثروات بحر قزوين، فقد لجأت واشنطن إلى سياسة الحصار وفرض العقوبات ضد روسيا والدول التي تصدر أسلحة وتكنولوجيا لإيران، وصدّق مجلس الشيوخ الأميركي عام 2001 على مشروع قانون يهدف إلى فرض عقوبات على روسيا أو أية دولة أخرى تساعد إيران على تطوير أو تصنيع أسلحة الدمار الشامل.[30]

وبعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، لعبت تركيا وإيران دورًا رئيسًا في إعادة تشكيل الخريطة السياسية في المنطقة، فإتجهت الولايات المتحدة لدعم تركيا لأنها حلقة الوصل الإيديولوجي مع الغرب، ولأنه ساد الإعتقاد بأن واقع الفراغ الذي حصل ينذر بنشوء أنظمة معادية للغرب تهدد مصالحه، ولتفادي هذا الإحتمال أجمعت القوى الغربية على دعم النموذج التركي كأداة لدعم سياستها الخاصة.

كما عمدت تركيا في بادئ الأمر إلى محاولة تركيز جهودها لنقل النفط الأذربيجاني عبر ميناء جيهان معتمدة بذلك على مروره عبر وادي آراس، إذ كان من المتوقع أن يمتد هذا الأنبوب من باكو إلى أرمينيا ومنها إلى تركيا ثم إلى محطة للضخ تقع عند خط الأنابيب العراقي– التركي ليبلغ مجمل طول الخط 1065 كلم من ضمنها 500 كلم موجودة أصلًا فيما يعرف بالخط العراقي–التركي.

وتجنباً لمرور الخط بالكامل بمنطقة جنوب شرق تركيا التي يقطنها الأكراد بشكل رئيسي، ركّزت تركيا على مسار جغرافي آخر للمشروع ليمتدّ من منطقة أرضروم إلى إرزنكان ليتوجّه بعدها مباشرة إلى الجنوب نحو ميناء جيهان، وهو المشروع الذي إفتتح في أيار 2005 بإسم مشروع باكو– تبليسي– جيهان، ويمتدّ على مسافة تصل إلى 1730 كلم يقع 468 كلم منها ضمن أراضي أذربيجان، كما يقع 225 كلم ضمن أراضي جورجيا، والباقي الذي يصل إلى

30- Gawdat Bahgat, op.cit. P.165-166

1037 كلم يقع ضمن الأراضي التركية.[31]

لكن هناك عدد من العقبات التي تواجه هذا المشروع ومنها مرور هذا الأنبوب بالقرب من المنطقة الكردية ما يجعله غير آمن من وجهة النظر الجيوسياسية، إضافة إلى الصعوبات التقنية وكذلك البيئية كونه يمرّ عبر مناطق جبلية معقّدة.[32] كما وتواجهه معوقات في التمويل، إذ إن إنشاءه سيكلّف بين 3 و 4 مليارات دولار، وهو ما عارضته الشركات لعدم قدرتها على التمويل بسبب الكلفة العالية، يضاف إليها رسوم للمرور عبر الأراضي الجورجية والتركية والتي تصل بشكل عام إلى 32 سنتًا للبرميل الواحد.[33]

والعقبة الأخرى هي كميات النفط الكافية لتبرير إنشائه والحفاظ عليه، بحيث يجب ضخ كميات من حقل كاشاغان الكازاخستاني لذلك عمدت الولايات المتحدة إلى الضغط على تركمانستان وكازاخستان لإيصال نفطهما إلى هذا الأنبوب.[34]

ويمتاز ميناء جيهان بإحتوائه على مرافئ عميقة لرسو السفن التي تنقل النفط، بالإضافة إلى توافر وسائل التخزين اللازمة لذلك، إضافة إلى قدرته الإستيعابية التي تبلغ 4 أضعاف الطاقة الإستيعابية لميناء نوفوروسيسك على البحر الأسود، إذ تبلغ طاقته 130 مليون طن مقارنة بـ32 مليون طن في السنة لنوفوروسيسك. كما إن الظروف المناخية في ميناء جيهان تجعله صالحًا للعمل على مدار السنة، في حين ميناء نوفوروسيسك يتوقف عن العمل لمدة شهرين بفعل الظروف المناخية غير المناسبة لعملية النقل.

وسيعمل خط الأنابيب على خدمة تركيا التي ستكون سوقًا متنامية للطلب على النفط في

31- Tuncal Babali, Implications of the Baku-Tbilisi-Ceyhan Main Oil Pipeline Project, University of Houston, 2005, p.1-32
32- Ozden Zeynep Oktav, American policies towards the Caspian Sea and the Baku-Tbilisi-Ceyhan pipeline, Yildiz University Istanbul, 2005, p.25-26
33- Vladimer Papava, The Baku-Tbilisi-Ceyhan Pipeline: Implications for Georgia, Tbilisi state university, 2015, p.1-18
34- صالح مجيد دياري، مرجع سابق، ص 27-28

المستقبل، وذلك من خلال إمكانية شراء جزء من النفط الأذربيجاني مباشرة من خط الأنابيب هذا، والذي يتوقع له أن يساعدها في تعويض الخسائر التي تكبدتها جراء الحصار الذي فُرض على العراق.

وفي هذا السياق، سيؤمن هذا الخط لتركيا جزءًا مهمًا من العائدات النفطية التي سوف تحصل عليها كضريبة لمرور النفط الأذربيجاني عبر أراضيها من جانب، ومن جانب آخر سوف يسهم ذلك أيضًا في زيادة العائدات التي ستحصل عليها أذربيجان.

لذلك أبدت تركيا رغبتها في أن يصبح هذا الميناء المركز النفطي الرئيسي في المنطقة، والذي من الممكن أن يلعب دورًا في عملية تحديد أسعار النفط إذا ما أصبح المركز الرئيسي لتصدير النفط من العراق ومنطقة بحر قزوين إلى الأسواق المستهلكة.[35]

– العوائق الجغرافية أمام إنشاء خط باكو–تبيليسي–جيهان

أمام هذا المشروع بعض العوائق الجغرافية من نقطة إنطلاقه حتى تبيليسي وبورجومي في جورجيا، إذ إنه يبتعد نوعًا ما عن مراكز النشاط الزلزالي في جبال القوقاز الكبرى والصغرى، أما بقية أجزاء خط الأنابيب في الأراضي التركية فتتصف بوقوعها في نطاق بركاني يتعرّض لحدوث الزلازل، كما هو الحال في جبال بندس وأرارات، ويعاني أيضًا خط الأنابيب جراء مروره في أرضروم التركية من انخفاض درجات الحرارة إلى ما دون الصفر في الشتاء ما يؤدي إلى الإبطاء من حركة النفط داخل الأنبوب، ما يستلزم وجود محطات تسخين لتسهيل عملية انسياب النفط وتدفقه، وهو ما ينعكس سلبا على زيادة التكلفة.

بالإضافة إلى العوائق الجغرافية والمناخية، تتصف الدول التي يمرّ عبرها هذا الخط بتباين التركيب القومي والديني فيها، الأمر الذي ينعكس سلبا أو إيجابا في ضوء تجانس أو عدم تجانس الدولة، فزيادة عدد سكان المدن التي يمر بها الخط، بالإضافة إلى مروره بالقرب من

35- Frederick Starr, Svante E. Cornell, the Baku-Tbilisi-Ceyhan Pipeline: Oil Window to the West Central Asia, Caucasus Institute, 2005, p.55-56.

منطقة ناغورنو–كاراباغ التي يطالب سكانها بحق تقرير المصير القائم على مبدأ الانفصال، كما وإن مروره بالقرب من المنطقة الكردية في تركيا في الأجزاء الجنوبية– الشرقية المطالبين في حقهم بالحكم الذاتي.[36]

كما وشكّلت ناغورنو–كاراباغ ساحة للصراع التركي–الروسي، بحيث إن محاولة الإدارة الأميركية والتركية العمل على إنجاز مشروع باكو–تبيليسي–جيهان قد كانت في صلب المشكلة، فقامت روسيا بدعم أرمينيا على حساب أذربيجان من خلال الاحتفاظ بقواعدها العسكرية فيها لتزويد المقاتلين الأرمن بالأسلحة لإدامة الصراع هناك، وممارسة الضغط على الحكومة الأذرية لمنعها من توقيع الاتفاقيات النفطية مع الشركات الغربية.[37]

على الرغم من التكلفة العالية التي يتطلبها إنشاء المشروع، إلا أن الولايات المتحدة أصرّت على دعمه من خلال الضغط على الحكومات للموافقة على هذا الخط باعتباره من أفضل الخيارات، وتم التوقيع على إعلان أنقرة في هذا الشأن في تشرين الثاني 1999 في اجتماع قمة منظمة التعاون والأمن الأوروبية، إذ أكدت بذلك كل من تركيا، أذربيجان، وجورجيا وكازاخستان وتركمانستان، التزامهم بإنشاء خط أنابيب باكو–تبليسي–جيهان.

ويرتبط ذلك ارتباطًا وثيقًا بالتنافس الدولي الذي يمثل وجهًا جديدًا من أوجه التنافس بعيدًا من الاعتبارات الإيديولوجية التي حكمت العلاقات الدولية خلال الحرب الباردة، والتي تأخذ بعدًا اقتصاديا، وفي ضوء التحول في التركيز على البعد الاقتصادي كأداة سياسية بدلًا من البعد الإيديولوجي، سعت الولايات المتحدة إلى دعم مشروع أنابيب باكو–تبليسي–جيهان من خلال دور الشركات النفطية التي أصبحت إحدى الوسائل الاقتصادية التي تستخدمها لتعزيز نفوذها.[38]

36- Baku- Tbilisi-Ceyhan pipeline oil pipeline azerbaijan: environmental and social impact assessment, prepared for BP by AETC ltd/ERM, December 2002

37– دياري صالح مجيد، مرجع سابق، ص.154

38- Sabit Bagirov, op.cit, p. 195-196.

وعملت الولايات المتحدة على تأسيس شركة خط أنابيب باكو–تبليسي–جيهان في آب 2002، إذ جرت مراسيم توقيع الوثيقة الخاصة في لندن، والتي وقعها ممثلون عن أذربيجان، جورجيا وتركيا.

ومن أهداف هذا المشروع تقويض الدور الروسي، فالولايات المتحدة تنتهج الواقعية السياسية ما يعني أنها تخشى مناطق الفراغ الجيوستراتيجي وذلك في ضوء مخاوفها من إمكانية ملء هذا الفراغ من قبل قوى منافسة لها، إذ تلعب روسيا، بحكم موقعها الجغرافي دورًا مهمًا في منافسة الولايات المتحدة الأميركية في السيطرة على موارد هذه المنطقة من خلال الشركات النفطية ، لذلك تعمل الولايات المتحدة على تعزيز الحركات الانفصالية في الجزء الشمالي من القوقاز لتجبر روسيا على فقدان جزء مهم من مجالها الحيوي الذي لطالما سعت أميركا لإيجاد موطئ قدم فيه، وكذلك تخشى من السيطرة المباشرة لموسكو على هذه المنطقة التي من الممكن أن تستخدمها كقاعدة لتهديد المصالح الأميركية في تركيا والخليج الفارسي ما يفسّر أيضًا مساعدة أميركا لحلفائها في حلف شمالي الأطلسي، وسعيًا منها لتطويق نفوذ إيران في آسيا الوسطى والقوقاز، انتهجت الولايات المتحدة سياسة تعزيز عزلها اقتصاديا وسياسيًا.[39]

39- Filiz Katman, Great Transformation in Eurasia, Cambridge Scholars Publishing, Unabridged edition, 2018, p.54-55

الفصل الثالث: دور حوض قزوين واسيا الوسطى في أمن الطاقة الصيني

تحكم العلاقات بين الصين وجمهوريات آسيا الوسطى عوامل جغرافية وسياسية واقتصادية وأمنية، فهما يتجاوران جغرافيًا، والصين تشكّل ممرًا نحو البحر بالنسبة لتلك الجمهوريات، بينما هي توفّر ممرات اتصالات برّية للصين مع أوروبا وغرب آسيا (طريق الحرير)، أما سياسيًا، تتقاسم هذه الدول العديد من وجهات النظر المتشابهة فيما يخصّ الكثير من القضايا الوطنية والدولية، بينما تمثّل الروابط الاقتصادية عاملًا جوهريًا في العلاقة بين الجانبين، باعتبار آسيا الوسطى مصدرًا مهمًا لموارد الطاقة وأسواقًا لتصريف إنتاجها.

المبحث الأول : تدلعيات تفكك الإتحاد السوفييتي على الدول المحيطة

ومثّل تفكك الاتحاد السوفييتي تهديدًا للصين، كما إنه شكّل فرصًا لها في آسيا الوسطى، حيث سعت إلى حل المشكلات الحدودية والمطالب الإقليمية، وعلى الصعيد الدبلوماسي اعترفت الصين بجمهوريات آسيا الوسطى عام 1991، وأقامت عام 1992 علاقات دبلوماسية مع الدول الخمس.[40]

في مطلع الألفية الجديدة، تحوّل مركز اهتمام الصين في علاقتها مع جمهوريات آسيا الوسطى من التركيز على القضايا السياسية والأمنية مثل تسوية الخلافات الحدودية وخفض التواجد العسكري على الحدود ومحاربة الحركات الانفصالية وعدم الاستقرار في أفغانستان إلى التركيز على قضايا الطاقة حيث إن النمو الاقتصادي السريع وتزايد الهوة بين العرض والطلب الداخلي زاد من أهمية واردات الطاقة، بعد أن تجاوزت الصين اليابان عام 2004 من حيث استهلاك الطاقة لتصبح ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية، وتطوّرت في هذا الإطار العلاقات الاقتصادية بين الصين وجمهوريات آسيا الوسطى من باب تنويع مصادر إمداداتها الطاقوية.[41]

40- عبد القادر دندن، **الصعود الصيني والتحدي الطاقوي**، مركز الكتاب الأكاديمي، ص.80-79
41- المرجع السابق، ص.82-81.

وتتجه آسيا الوسطى بسرعة نحو تحولها إلى حجر زاوية في سياسة أمن الطاقة الصينية، وتعمل على تقوية التعاون الإقليمي مع روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى في القضايا الطاقوية الهامة، والى جانب استغلال الحقول النفطية تواصل شركات النفط الصينية استثمار مليارات الدولارات في خطط لامتلاك وتطوير المخزونات النفطية هناك.

وتدخل الطاقة ضمن المبادئ الأربعة للمصالح الاستراتيجية والديبلوماسية الصينية في آسيا الوسطى، إذ تبحث على حفظ الأمن والاستقرار على الحدود المتفاوض بشأنها بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، وتركّز على منع أي نفوذ أو تدخل خارجي خاصة فيما يتعلّق بدعم الانفصاليين الايغور في إقليم كسينجيانغ.

وبهدف تقليص الاعتماد على خطوط نقل النفط البحرية، تشكّل الطاقة عاملًا حاسمًا في دفع الصين لدخول آسيا الوسطى، ففي حال قيام أي نزاع مسلّح يمكن قطع هذه الخطوط بسهولة، ما يؤثر على إمدادات الصين النفطية، كما إن اكتشاف حقل كاشاغان الكازاخستاني كان عاملًا أخر وراء تزايد الاهتمام الصيني بحوض بحر قزوين. وتتمتع آسيا الوسطى بخصائص جغرافية مهمة بالنسبة للصين كونها محاذية لها ولها مع ثلاث من دولها حدود مشتركة (كازاخستان، قرغيزستان، وطاجكستان) وهذا ما يمكّن من نقل الطاقة نحو الساحل الشرقي الذي يضمّ المناطق الأكثر استهلاكًا للطاقة، ما يمكّن الصين من تجنّب مرور إمداداتها في المضائق والبحار التي لا تخلو من الأخطار.

وتنقسم الاستثمارات الصينية في بحر قزوين إلى محورين: محور الاستثمار في بناء وتطوير خطوط الأنابيب وطرق نقل إمدادات الطاقة، ومحور الاستثمار في استغلال وتطوير الحقول النفطية والغازية.[42]

42- Huansheng Zhao, Central Asia, views from Washington, Moscow and Beijing: central Asia in china’s diplomacy, p.156-157.

المبحث الثاني: استراتيجية الصين في التوجه نحو الخارج

سعت الصين من خلال استراتيجية «التوجّه نحو الخارج» للتمركز في آسيا الوسطى وبالأخص في كازاخستان كونها الدولة الأغنى بالاحتياطيات النفطية، والشريك التجاري الأول في المنطقة.[43]

ففي عام 1994، امتلكت شركة النفط الوطنية الصينية 60 بالمئة من نصيب الشركة الكازاخية أكتوبيموناغ (actobemunaj oil) ، التي كانت تشغّل حقل أكتيوبينسك، حيث حصلت الصين بموجب الاتفاقية على حقوق استغلال لمدة عشرين عامًا لموقع زهانازهول للغاز وموقع كينكيياك النفطي، وفي عام1997، تم توقيع اتفاقية مع شركة اوزيمونيغاز لاستغلال حقل أوزين وانسحبت الصين فيما بعد من المشروع عام 1999.

وفي حزيران من العام 1997، استثمرت شركة النفط الوطنية الصينية 4.3 مليارات دولار في شركة النفط الوطنية الكازاخية «أكتيوبنسك نفط»، لتحصل على 63 بالمئة من ناتج ثلاثة حقول نفطية، وبالتوازي مع تطوير القيادة الصينية لما عرف باستراتيجية التوجه غربا للحصول على الطاقة من روسيا واسيا الوسطى، عرفت النشاطات الاستثمارية لشركات النفط الصينية توسعًا أكبر.[44]

فتطبيقًا لتلك الاستراتيجية، استحوذت شركة النفط الوطنية الصينية(CNPC) على 100 بالمئة من حصص شركة «تيكساكو- نورث بوزاكي التي كانت تشرف على أعمال تطوير حقل «نورث بوزاكي» الكازاخي في تشرين الأول عام 2003، كما نجحت في شراء شركة نفط دولية مسجّلة في كندا «بتروكازاخستان» التي كانت منافسًا إقليميًا لها بمبلغ 4.18 مليارات دولار عام 2005 لتباشر عملها في حقول «كومكول» النفطية في حوض «تورغاي»، وسمح هذا

43- Matthew Oresman, Repaving the Silk Road: china's emergence in central Asia, Routledge, 2007.
44- Energy in the Caspian region present and future, edited by Yelena kalyuzhnova, Amy Myers jaffe, dov lynch p.126-127.

الامتلاك أيضًا للشركة الصينية باكتساب الحق في 50 بالمئة من حقل «كازغيرموناي» الذي ينتج 40 ألف برميل يوميًا، وتعدّ هذه الصفقة الأكبر التي تحققها في استثماراتها الخارجية.[45]

وكان للشركات النفطية الصينية الأخرى نصيبها أيضًا من الاستثمارات في كازاخستان، ففي عام 2004 سيطرت شركة الصين الوطنية للبتروكمياويات (Sinopec) على حقوق استغلال عدد من الحقول النفطية التي كانت ملكًا للشركة الأميركية FIOC مقابل أكثر من 160 مليون دولار.[46]

وفي تموز عام 2005، وقّعت الشركة البحرية الوطنية الصينية على اتفاقية ثنائية لاستغلال حقل «دارخان» في بحر قزوين مع شركة «كازموناي غاز»، ولكن فشلت شركتا Sinopec وcnpc في الحصول على حصة شركة british gas المقدّرة بـ16.6 بالمئة في التحالف الدولي لعدد من الشركات العالمية شيل، إكسون–موبيل، توتال، كونوكو فيليبس، بسبب رفضها مشاركة الشركات الصينية، وفي كانون الأول عام 2006 تمكنت مجموعة Citic group الصينية من شراء حقوق استغلال حقل «كارازانباس» الذي تم اكتشافه عام 1984 وكان ملكاً لشركة اندونيسية.

وأدى التوسع السريع في الروابط الطاقوية بين الصين وكازاخستان إلى قيام شركة النفط الوطنية الصينية للدخول في مفاوضات لشراء النفط من كازاخستان، وتجسّد ذلك في توقيع اتفاقية مع شركة «كازموناي» الكازاخية في تشرين الثاني عام 2007 لتصدير 5 مليارات متر مكعب سنويًا من الغاز إلى الصين، وفي نيسان عام 2009 اشتركت الشركة الوطنية الصينية مع شركة «كازموناي غاز لشراء «مانشستو موناي غاز» مقابل 3.3 مليارات دولار، لتصبح

45- Elaheh Koolaee, Mandana Tishehyar, China's energy security approach in central Asia, Conference: Globalization and Eurasian Peace, University of Kashmir, Srinagar-India, 2011, p 216-217.

46- Janet Xuanli Liao, a silk road for oil: sino-kazakh energy diplomacy, lecturer in international relations and energy security, center for energy, petroleum, and mineral law and policy, 2006.

تلك الشركة ملكًا لهما مناصفة في تشرين الثاني من العام 2009. كما لم يساعد خط أنابيب الصين– كازاخستان فقط في توسيع قنوات استيراد النفط في الصين، ولكنه نوّع أيضا صادرات كازاخستان من النفط وعزز التعاون في مجال الطاقة.

وبالرغم من بعد المسافة الفاصلة بين شرق الصين حيث المدن الصناعية الكبرى، وغرب كازاخستان حيث حقول النفط إلاّ أن ميزة هذا الخط هي ربطه مباشرة كازاخستان بالصين دون المرور بدول أخرى، كما إن هذا الخط يمكنه أن يمتد إلى اليابان، وهنا تصبح كازاخستان ممولًا طاقويًا لأكبر مستهلكي الطاقة في آسيا. وقد عملت الصين على الاستفادة من الثروة الغازية التي تتمتع بها تركمانستان صاحبة أكبر احتياطي وإنتاج للغاز في آسيا الوسطى ومنطقة قزوين، وكانت بداية هذه الاستثمارات بعد استقلال تركمانستان، ففي عام 1992، تقدّمت شركة النفط الوطنية الصينية وشركة «ميتسوبيشي» باقتراح لتصدير الغاز التركماني للصين، وبعد 3 سنوات اتفقت الشركتان برفقة شركة «إكسون» على إجراء دراسة علمية للمشروع تمت عام 1996.

ومنذ مطلع عام 2000، قادت شركة النفط الوطنية الصينة مجموعة من عمليات التنقيب والاستغلال وتقديم الخدمات والصيانة في حقل «كومداغ» النفطي في غرب تركمانستان، وكانت الصين مدعوّة إلى المساعدة في التنقيب عن حقول النفط والغاز في بحر قزوين، وتتضمن الاستثمارات الصينية في تركمانستان أيضًا التكفّل التام بتزويد شركتي «تركمان غاز» و»تركمان نفط» بمنصات التنقيب والرافعات، وبلغت قيمتها 293 مليون دولار عام 2003، وتعدّ الصين مصدر التجهيزات التي تستخدم في ورشات عمل في أكثر من ألف بئر نفطية في تركمانستان عام 2005.[47]

وفي عام 2006، وقّعت الصين وتركمانستان على اتفاقية تقضي بتزويد تركمانستان للصين مقدار 30 مليار قدم مكعب من الغاز عام 2009، وفي عام 2010، وقّعت شركة النفط

47- Samuel Lussac, Op. Cit, p.156.

الوطنية الصينية على اتفاقية إنتاج مشتركة لتطوير واستخراج الغاز من حقل «باقتي ياراليك» في شرق تركمانستان.[48]

أضف إلى ذلك، وقّعت شركة النفط الصينية CNPC في حزيران 1997 على اتفاق مع الحكومة الكازاخستانية لإقامة مشروع خطوط أنابيب لنقل النفط من حقل «تنغيز» إلى السوق الصينية واقترحت الشركة مبلغا ضخما يصل إلى 5.3 مليارات دولار كقيمة ابتدائية. ويبلغ طول هذا الأنبوب حوالي 2800 كلم، ونقل هذا الخط ما يزيد على 10.88 مليون طن من النفط إلى الصين عام 2019.

المبحث الثالث: طرق تصدير الطاقة إلى الصين

لم تكتفِ الصين إذًا بالإستثمار بعمليات الإستكشاف والتنقيب والتكرير في كازاخستان وتركمانستان، بل عزّزت توجّهها نحو توطيد علاقتها بدول المنطقة من خلال تبني مشاريع لبناء خطوط أنابيب لنقل النفط والغاز للحدود الغربية للصين ومنها إلى المناطق الساحلية التي تعرف ديناميكية إقتصادية كبيرة.

وتبقى كازاخستان الأكثر أهمية بالنسبة إلى الصين لكونها بمثابة جسر إلى بحر قزوين، كما إنها منطقة عازلة محتملة أمام روسيا ومستضيفة مهاجرين من الإيغور.

ويعدّ مشروع بناء أنبوب لنقل النفط بالموازاة مع بناء أنبوب آخر لنقل الغاز من كازاخستان نحو مقاطعة «كسينجيانغ» من أكثر المشاريع الطاقوية الصينية طموحًا حيث يصل الأنبوبان إلى المقاطعة الصينية مع الرغبة في إيصالها إلى السواحل الشرقية الأكثر إستهلاكًا للطاقة. وتعود فكرة بناء أهم خط أنابيب لنقل النفط يربط بين كازاخستان والصين والمعروف بـ»أتاسو– الاشانكو» إلى العام 1993، وفي أيلول من العام 1997 وقّعت شركة النفط الوطنية الصينية و»كازموناي غاز» الكازاخية مذكرة تفاهم لبناء خط أنابيب نحو غرب الصين كلفته 3.5

48- Mykytchuk N, Hanko V. Oles Honchar, Op. cit.

مليارات دولار.[49]

ويهدف إلى زيادة القدرة التصديرية للنفط الكازاخي إلى الصين، لأن كمية النفط المصدّرة تبقى قليلة لم تتجاوز 19600 برميل يوميًا عام 2002 أي 1.4 بالمئة من مجموع واردات الصين النفطية، نقل معظمها عن طريق سكة الحديد، وهو ما رفع من أهمية بناء المزيد من طرق المواصلات بين الصين وآسيا الوسطى.

وتصل القدرة التصديرية للأنبوب إلى ما بين 800 ألف ومليون برميل من النفط يوميًا، وتمّ تجسيد المشروع عبر ثلاث مراحل، الشطر الأول بين «أتيراو» و»كينكياك» في كازاخستان على إمتداد 448 كلم تمت أشغاله في 2003، وإمتدّ الشطر الثاني على مسافة 988 كلم بين «أتاسو» و»ألاشانكو» وهو الشطر الأهم، لذلك عرف الأنبوب بإسمه «أتاسو–ألاشانكو» وأصبح عمليًا في تموز 2006، وفي 18 آب 2007 وقّعت الصين وكازاخستان على إتفاقية إنجاز الشطر الثالث والأخير»كينكيياك–كومكو» بطول 793 كلم الذي إنتهت أشغاله في 11 تموز 2009.[50]

وتهدف الصين من خلال بناء هذا الخط إلى تقليل الإعتماد على النفط القادم من منطقة الخليج وتقليل المخاطر المحدقة بأمن الطاقة الصيني الناجمة عن الإضطرابات في الشرق الأوسط، كما وموقع الأنبوب في وسط أراضي أوراسيا يجعل من طريق نقل الإمدادات الصينية أكثر أمنًا.

وبالنسبة لتركمانستان، فإن دورها هو تصدير الغاز للصين عبر خط أنابيب آسيا الوسطى للغاز الطبيعي، فوقّعت الصين وتركمانستان على إتفاقية بناء خط أنابيب غاز يسهّل تدفق الغاز التركماني نحو الصين. ولكن إعترضت هذا المشروع عدة صعوبات أهمها إلزامية مرور

49- Muhamad Olimat, China and central asia in the post-soviet era, Lexington books 2015, p.115-116

50- Klara Rakhmetova, Kazakhstan-china oil pipeline project, director pipeline transport development department, kazmunaigaz.

أنبوب الغاز الجديد على أراضي أوزباكستان، التي تفرض رسومًا عالية على مرور الأنابيب عبر أراضيها، إلا أن المشكلة حُلّت ووقّعت شركة «أوزباك نفط» و«أوزباك غاز» مع الشركة الصينية على إتفاق لتصميم وبناء وتشغيل شطر أنبوب الغاز الرابط بين أوزباكستان والصين الذي سيصدّر عبره الغاز الطبيعي من تركمانستان.[51]

وتم تدشين أنبوب الغاز الرابط بين تركمانستان والصين في 19 كانون الأول 2009، متبعًا الطريق التالي: تركمانستان–كازاخستان– إيردوس–أورومكي–لانزهو–كسيان–شنغهاي، على إمتداد 4350 ميل وبتكلفة 10 ملايين دولار، على أن ينقل للصين ما بين 30 و40 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي لمدة ثلاثين عامًا.[52]

51- Alexandros Petersen and Katinka Barysch, China and the geopolitics of energy in central asia, centre for European reform, p.38-39

52- Sergey Zhiltsov and Olga Grishicheva, Chinese Pipeline Projects in the Caspian Region, oil and gas pipelines in the black-Caspian seas region, springer, 2016, p.118-119.

الخاتمة

بالخلاصة، لقد برزت أزمة حوض قزوين كأحد تداعيات تفكك الإتحاد السوفياتي وبروز نظام عالمي قيد التطوّر يميل لصالح قوة دولية واحدة. وإزدادت أهمية دول بحر قزوين نظرًا لقربها من مواقع إستراتيجية تتصارع فيها القوى الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى قربها من منطقة الخليج الفارسي، وأيضًا التنافس التقليدي بين روسيا والولايات المتحدة لبسط نفوذهما على المنطقة، وعملت روسيا على المحافظة على الإرث التاريخي للإتحاد السوفياتي السابق ومنه دول بحر قزوين، بدورها عملت الولايات المتحدة على تنويع مصادر إستيرادها للنفط، فسعت من خلال إستراتيجية الطاقة إلى ضمان البقاء بالقرب من حقول إنتاج النفط والغاز، وصاغت إستراتيجيتها في بحر قزوين تماشيًا مع أهدافها الوطنية التي تحقّق لها التواجد في منطقة غنية بالنفط والغاز بالإضافة إلى تحجيم النفوذ الروسي لمنعها من العودة كقوة إقليمية، وسعت الولايات المتحدة إلى توسيع حلف شمالي الأطلسي من خلال ضم العديد من دول الإتحاد السوفياتي السابق.

من هنا، شكّلت منطقة بحر قزوين ساحة تنافس بين القوى الإقليمية، فالجمهوريات المستقلّة حديثًا تسعى إلى الإستفادة من وفرة النفط والغاز لتدعيم اقتصادها، فتمسّكت كل منها بموقفها بشأن الوضع القانوني تماشيًا مع مصالحها.

بالمقابل، يبدو التوصل إلى حل حول الوضع القانوني معقّدًا، فتمسّك كل طرف بموقفه يجعل من الصعب التوصل إلى تسوية، خصوصًا بعدما تحوّل الخلاف القانوني إلى غطاء لصراعات إقليمية ودولية، وأصبحت خطوط أنابيب نقل النفط والغاز وسيلة للضغط على الدول.

أضف إلى ذلك، فالتنافس الصيني – الأميريكي يحمل طابعًا اقتصادياً غير قائم على التنافس العسكري التقليدي الهادف إلى التوسع والتمدد الجغرافي، فالقوة العسكرية في هذه الظروف لا تعود بذات التأثير لأن أي مواجهة عسكرية، مهما كان حجمها، ستنعكس سلبا على عملية

إستخراج النفط، وبالتالي سوف تدفع المستثمرين إلى الخروج من المنطقة، ما يعني أن أي مواجهة عسكرية ستكون كلفتها أكثر من مردودها.

كما وتعتبر مسألة الإحتياطيات في بحر قزوين من المواضيع المهمة والشائكة، فالتفاوت الكبير بين التقديرات التي ظهرت بداية تسعينيّات القرن المنصرم أثارت العديد من التساؤلات، إذ في العام 1996 قدّرت وكالة الطاقة الأميركية الإحتياطيات الإستراتيجية في بحر قزوين بحوالي 200 مليار برميل، أي أقل بقليل من إحتياطيات المملكة العربية السعودية التي تقدّر بحوالي 265 مليار برميل، بينما تبيّن أن الإحتياطي الثابت لا يتعدى الـ35 مليار برميل.

إستنتاجاً إلى كل ما سبق، يتضّح مدى اهتمام كل من الصين والولايات المتحدة في السيطرة على موارد الطاقة في بحر قزوين. فالصين تسعى للإستفادة من الطاقة وتعزيز مبادرة «الحزام والطريق من جهة. فيما تسعى الولايات المتحدة لتعزيز الفرص التجارية للشركات الأميركية وتخفيض أسعار النفط إلى الحد الذي لا يضر بمصالحها، وإنشاء شبكات نقل النفط والغاز في كل من أذربيجان وكازاخستان على وجه الخصوص[53]، كما وحرمان الصين من الموارد الهيدوكاربونية في تلك المنطقة من جهة ثانية. لذلك، سعت إلى أن تكون حاضرة في طبيعة التفاعلات الدولية التي تجري في منطقة بحر قزوين، بحيث شكّلت خاصية إستراتيجية يجب إستغلالها للحد من النفوذ الصيني وحرمانه من الإستفادة من الثروات الطبيعية من خلال تحجيم دوره، كما وتسعى إلى تعزيز التواجد التركي الذي يمثل إمتدادًا لمصالحها، لذا طرحت وبالتعاون مع تركيا مشروع «باكو–تبيليسي–جيهان» لنقل نفط قزوين عبر تركيا إلى الأسواق الخارجية[54].

53- Bernard Gelb, terry rayon twyman, the Caspian Sea region and energy resources, novinka books new york, 2004, p.2-6

54– حنان دريسي، مرجع سابق، ص 13–16

لائحة المراجع والمصادر

أولاً- المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

- بريجنسكي، (زبغنيو)، **رقعة الشطرنج الكبرى، السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيواستراتيجياً**، مركز الدراسات العسكرية، طبعة ثانية، 1999.

- جان كاليكي، ديفيد غولدون، **الأمن والطاقة: نحو إستراتيجية سياسية خارجية جديدة**، ترجمة: خضور (حسام الدين)، وزارة الثقافة منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2011.

- دحمان، (قاسم)، **السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز**، إي- كتب، لندن، 2016.

- كيلنر (تيري)، رضا دجليلي (محمد)، **جيوسياسة آسيا الوسطى**، منشورات دار الإستقلال للثقافة والعلوم القانونية، 2001، ترجمة علي مقلّد.

ب- المجلات والدوريات:

- بوسنان، (سفيان)، **جغرافيا آسيا الوسطى وأهميتها في الفكر الجيوبوليتيكي**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 6، 2016.

- الفطافطة، (محمود)، **إسرائيل ودول آسيا الوسطى البدايات وآفاق الشراكة الإستراتيجية، قضايا إسرائيلية**، العدد 71، مركز مدار، 2018.

- قحطان، (حارث)، **أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية- الإيرانية**، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 19، آذار 2014.

- ملّي، (أحمد)، **التنافس الدولي على حوض قزوين**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد

.2014 ،89

ج- الدراسات:

- جريجوري، (بول)، **تنمية إحتياطات الطاقة في بحر قزوين: البيئة القانونية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001.

- جعفر عبد الرضا، (نبيل)، **الأهمية النفطية لبحر قزوين**، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، 2012.

- دندن، (عبد القادر)، **الصعود الصيني والتحدي الطاقوي**، مركز الكتاب الأكاديمي، 2016.

ابانمي (راشد)، **خط أنابيب نابوكو اللعبة الجيوسياسية الكبرى حول الطاقة**، رئيس المعهد الدولي للطاقة والبئية والتوقعات الإستراتيجية، 2009.

- دياري، (صالح مجيد)، **التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.

- روسكاس، (لورنت)، **تنمية نفط بحر قزوين: نظرة عامة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، أبو ظبي، 2001، 258-07.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- Akbarzadeh, (Shahram), **Uzbekistan and the United States authori-tarisnism**, Islamism & Washington's security agenda, zed books London and New York, 2005.

- Bahman Aghai Diba, **the law & politics of the Caspian Sea in the 21st century**, the positions and views of Russia, Kazakhstan, Azerbaijan, Turk-menistan, with special reference to Iran, IBEX publishers, Maryland,2003.

- Buryakovsky, (Leonid), chilingar (Georges), **Fred Aminzadeh, Petroleum geology of the south Caspian basin**, Gulf of professional publishing, 2001.

- Dixon (Sarah), **organisational transformation in the Russian oil industry**, Kingston University 2008, published by Edward Elgar, UK.

- Galstyan, (Narek), **the project of Nabucco gas pipeline and its (possible) political implications for EU-Turkey relations**, from the book Turkey- EU- Armenia: opportunities and challenges, YSU press, editor: Arthur Ghazinyan, Yerevan state university, January 2009.

- De La Pradelle, (Albert de Geouffre), **Le droit de l'état sur la mer territoriale,** 1 janvier 1898.

- Djamchid(Momtaz), **Quel régime pour la Mer Caspienne** ? Espaces et ressources maritimes, 1997.

- Ekaterina Anyanova, **the problems of the Caspian Sea in the modern International Law**, Lap Lambert Academic Publishing, 2015.

- Ekpen James, (Omonbude), **cross-border oil and gas pipelines and the role of the transit country**, economic challenges and solutions,2013.

- Henderson (James), Grushevenko (Ekaterina), **the future of Russian oil production in the short, medium, and long term, the Oxford Institute for energy studies**, September 2019.

- Tareq I. Ismail, **Mustafa Aydin, Turkey's foreign policy in the 21st century: a changing role in world politics,** Routledge, 2003.

قائمة الخرائط

- خريطة 1 تظهر الامتداد الجغرافي لآسيا الوسطى

- خريطة 2: توضح منطقة المحور الجغرافي للتاريخ التي تضم آسيا الوسطى (قلب الأرض) من عرض ماكيندر عام 1904https://www.young-diplomats.com/file/2018/11/ mackinder.jpg

- خريطة 3: توضح قلب الأرض (روسيا) والأرض الهامشية التي تتضمن آسيا الوسطى حسب نظرية سبيكمان عام 1944 www.geography.name